



## استفسر عن الجهة التي تنظم الأنشطة الثقافية في مركز جابر الأحمد الرومي يسأل عبدالله عن مبررات صرف مخصصات دعم العمالة لفئات غير مستحقة



عبدالله الرومي

**هل حقق قانون دعم العمالة الوطنية الهدف من إصداره والمتمثل في زيادة العمالة الخاص؟**

**الوطنية بالقطاع الخاص؟**

**ما الآليات الجديدة التي تم وضعها للكشف الفوري عن مستغلي الدعم؟**

الدوري من قبل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة عن كل من السنوات الخمس الأخيرة المنتهية 2017/3/31. ما هي الإجراءات التي اتخذها ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة لتفعيل الرقابة على صرف مخصصات دعم العمالة الوطنية وسد كل الثغرات التي كشفت عنها التنفيذ الفعلي لإحكام قانون دعم العمالة الوطنية والقرارات التي تبنت عليها التوظيف الوهمي للحصول على دعم مستحق وكذلك تجاه شركات القطاع الخاص المتواطئة طبقاً لإحكام قانون دعم العمالة الوطنية؟ يرجى تزويدي بكل الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها تجاه الأفراد المخالفين والشركات المتواطئة خلال السنوات الخمس الأخيرة وكذلك بالنتائج التي أسفرت عنها تلك الإجراءات؟ ما هي مبررات التراخي من قبل ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في إثبات مديونية الفئات التي صرفت بدون وجه حق بالدفاتر المحاسبية تمهيداً لتحصيلها، وكذلك التراخي في تحصيل تلك المديونيات في ضوء تدني معدل التحصيل كما يتضح من تضخم أرصدة المديونية في حساب العهد بمبلغ 13,7 مليون دينار وفي حساب الديون المستحقة للحكومة بمبلغ 34,5 مليون دينار في 2016/3/31 بالرغم من أن جزءاً كبيراً من هذه المستحقات صادر بشأنها أحكام قضائية نهائية واجبة النفاذ؟ يرجى تزويدنا بالإجراءات التي تم اتخاذها خلال السنة المالية 2017/2016 لتحصيل تلك المستحقات والنتائج التي أسفرت عنها تلك الإجراءات. كما يرجى تزويدنا بكل المبالغ غير المستحقة والنتائج التي تم اكتشافها خلال 2017/2016 وتم

وجه النائب عبدالله الرومي سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد عبدالله جاء فيه: بالإشارة إلى ضخامة حجم الأعباء التي تحملتها الخزينة العامة لدعم العمالة الوطنية للعمل بالقطاع الخاص والتي بلغت نحو 3 مليارات دينار خلال الثماني سنوات الأخيرة. وفي ضوء ما شاب صرف هذا الدعم من هدر كبير للمال العام نتيجة لصراف مبالغ كثيرة بدون وجه حق بسبب أوجه القصور والمخالفات العديدة التي كشفت عنها تقارير ديوان المحاسبة ونتائج الفحص المختص. يرجى الرد على الأسئلة التالية: 1 - ما هي مبررات صرف مخصصات دعم العمالة الوطنية لفئات غير المستحقة طبقاً لإحكام قانون دعم العمالة وقرارات مجلس الوزراء المنفذة لها؟ منها على سبيل المثال لا الحصر العمالة الوهمية في عدد كبير من شركات القطاع الخاص، العاملون بالخطوط الجوية الكويتية، بعض الدارسين في الخارج، العاملون في جمعيات النفع العام والهيئات الخيرية، العاملون في السفارات الأجنبية، بعض طلبة هيئة التعليم التطبيقي، بعض الموظفين الذين يتقاضون رواتب من جهات حكومية، يرجى تزويدنا ببيان بقيمة المبالغ التي تم صرفها بدون وجه حق لكل الفئات غير المستحقة التي تم ذكرها والتي لم يتم ذكرها والتي تم التوصل إليها من خلال الفحص المستندي لديوان المحاسبة أو من خلال المفتشين الميداني

## الحربش: تكليف «الأموال العامة» بالتحقيق في أسباب استقالة مجلس إدارة «الكويتية»

الطيران المدني ومطار الكويت. وأكد ضرورة مراجعة الأمر والتأكد هل صدر قرار تعيين مجلس الإدارة الجديد من غير الوزير المختص.



د.جمعان الحربش

تمنح امتيازات تفوق المتوفرة في الخطوط الكويتية رغم أنها الناقل الرسمي. وأضاف أنه لو كانت هذه المعلومة صحيحة فهو أمر خطير يجب التوقف عنده، معتبراً أن الأمر فيه محاولة لتفجيع للشركات الأخرى وكسر للقدرة التشغيلية للخطوط الجوية الكويتية. ولفت إلى أن الاستقالة تضمنت عدم صرف 600 مليون دينار لزيادة رأسمال الشركة وهو أمر مطروح لدينا في مجلس الأمة. واستغرب أن الاستقالة قدمت لوزير الداخلية وفي المقابل قرار التعيين تصدره وزارة الشؤون، بينما المرسوم رقم 73 لسنة 2017 يعهد إلى وزير الداخلية الإشراف على

أعلن النائب د.جمعان الحربش عن عزمه وعدد من النواب التقدم في الجلسة المقبلة لطلب لتكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في أسباب استقالة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية للوصول إلى الحقيقة في هذا الأمر. وقال الحربش في المركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الأسماء لا تعنيه في الموضوع وقد يكون من أتي أكثر كفاءة ممن ذهب، ولكن المهم هو ما تضمنه كتاب الاستقالة من أسباب يجب ألا تمر مرور الكرام. وأشار إلى أن رئيسة مجلس الإدارة نكرت في استقالتها أن هناك مشغلين آخرين وشركات طيران أخرى

## عبدالصمد وعبدالله يقترحان إنشاء مركز وطني لإدارة الكوارث والأزمات

بالدولة للعمل على إيجاد حلول مناسبة لها والعمل على تطبيقها ومتابعتها. 9 - وضع برنامج إعلامي توضيحي في مجال إدارة الأزمات المواطنين والمقيمين بالدولة وكيفية التعامل معها. 10 - دراسة الاتفاقات الدولية المختصة بإدارة الأزمات والكوارث ومعالجتها قبل وقوعها وفي حال حدوثها وبعد انتهائها.

والمالية والأمنية. 2 - رسم السياسة العامة لإدارة الأزمات والكوارث، ووضع الخطط التنفيذية اللازمة. 3 - الإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بإدارة الأزمات وعمليات الإغاثة بالتنسيق مع الأجهزة المختصة بالدولة لتطبيق خطة العمل. 4 - الرقابة المباشرة على الاستعدادات لإدارة الكوارث والتصدي للأزمات وتخصيص فرق عمل دائمة للإغاثة وتلقي الأزمات ومكافحتها وتقييم الأضرار ومعالجتها وتحديد التعويضات بشأنها. 5 - الاستعانة بسدوي الخبرة والمختصين بهذا المجال ممن يراه المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث، سواء داخل الكويت أو من خارجها. 6 - العمل على تشجيع ودعم الأبحاث المختصة بإدارة الأزمات والكوارث. 7 - تقديم التقارير الدورية عن الاستعدادات للوقاية من الكوارث. 8 - تحديد الآثار السلبية الناتجة عن تلك الأزمات والكوارث والتنسيق مع الأجهزة المختصة

قدم النائبان عدنان عبدالصمد ود.خليل عبدالله اقتراحاً برغبة جاء فيه: نظراً لغياب جهة إدارية تنظيمية تابعة للدولة في إدارة الكوارث والأزمات، حسب نص الدستور الكويتي في المادة 25 منه التي صرحت على أنه «تكفل الدولة تضامناً المجتمع في تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة وتعويض المصابين بأضرار الحرب أو بسبب تآدية واجباتهم العسكرية»، ولأن معالجة هذا الأمر ضرورة حتمية لتجنب البلاد والمواطنين ما لا يحمد عقابه في أي كارثة أو أزمة - لا سمح الله - فإن الأصل أن يتم تحديد جهة اختصاص دائمة ذات كفاءة عالية في تلافى وحماية الدولة من الكوارث والأزمات التي قد تعصف بها.



د.خليل عبدالله

نص الاقتراح إنشاء مركز وطني لإدارة الكوارث والأزمات والتصدي لها، وتكون تتبعته لإدارة «جهاز الأمن الوطني» يختص بالقيام بالمهام المتعلقة بما يلي: 1 - إدارة الأزمات والكوارث وبمختلف أنواعها الطبيعية والبيئية والصحية والسياسية

بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة من جميع الخطابات المتعلقة بهذا الشأن. وما الأبحاث العلمية المنشورة في المجلة العلمية لكلية العلوم لإقامة اللجنة الكويت بعد صدور قرار تعيين الدكتور المدان بسرقة الأبحاث العلمية في هيئة التحرير؟ وهل ضمن هذه الأبحاث المنشورة أبحاث مسروقة؟ يرجى تزويدي بنسخة من الأبحاث العلمية المنشورة والأبحاث العلمية المسروقة إن وجدت.



د.عبدالكريم الكندري

## الكندري: ما أسباب تأخير صدور بيان توزيع الوحدات السكنية للسنة المالية الحالية؟

وجه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات بإسراء أبل طلب فيه بإفادته بالآتي: 1 - لماذا لم يصدر حتى الآن بيان بجدول توزيعات الوحدات السكنية للسنة المالية 2018 حيث أنه من المفترض نزوله والإعلان عنه في أول أبريل من كل عام، فما أسباب التأخير؟ 2 - هل فعلاً سيتم تقليص عدد التوزيعات للوحدات لهذه السنة من 12000 وحدة سكنية إلى 4470 وحدة سكنية؟ وإذا كانت الإجابة (بنعم) فما أسباب هذا التقليل؟

بسرقة الأبحاث العلمية. وما علاقة رئيس تحرير المجلة العلمية بالدكتور المدان بسرقة الأبحاث العلمية؟ يرجى تزويدي بالشهادات العلمية والأبحاث المنشورة لرئيس تحرير المجلة وهيئة التحرير. وهل خاطب مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مدير الجامعة بعد علمه بتعيين الدكتور المدان بسرقة الأبحاث العلمية في هيئة تحرير المجلة؟ إذا كانت الإجابة

# وفد الشعبة البرلمانية يشيد بنتائج المشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني؛ حصول الكويت على منصبين يعكس التقدير الدولي لمجلس الأمة

وكان الوفد الكويتي ممثلاً في النائب عمر الطبطبائي قد حصل على عضوية منتدى الشباب البرلمانيين ممثلاً للمجموعة العربية، وحصل الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري على عضوية اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين الدولية بعد مهما جدا لإيصال الرسائل الخاصة بالقضايا العربية. وقال عضو اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية النائب يوسف الفضالة إن حصول الكويت على مقاعد عدة في لجان مهمة على مستوى الاتحاد البرلماني الدولي يدل على ثقة الأصدقاء بالجموع العربية بقوة البرلمان الكويتي وحرصه على تبني القضايا المهمة للشباب العربي وفقهم في الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي.

مشيرا إلى أهمية إثارة هذا الموضوع والحديث عنه أمام هذا العدد الكبير من الوفود البرلمانية المشاركة في مؤتمر الاتحاد. وتطرق الطبطبائي إلى اللقاءات الجانبية التي عقدت على هامش أعمال المؤتمر وما جرى خلالها من بحث لسبل تعزيز العلاقات بين الكويت وتلك الدول، إضافة إلى التنسيق وتوحيد وجهات النظر إزاء العديد من القضايا. بدوره، قال عضو اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية النائب عمر الطبطبائي «إننا لمسنا من جميع الوفود الصديقة مكانة خاصة لمجلس الأمة الكويتي بسبب تاريخنا الديمقراطي ونوعية القضايا التي نتمسك بها، مبيّنا أن الشعبة البرلمانية الكويتية لم ولن تتخلى عن أي قضية مستحقة. وأوضح أن حصوله على عضوية منتدى الشباب البرلمانيين بالاتحاد البرلماني الدولي يعتبر امتداداً للجهود التي قام بها وفد الشعبة بالعاصمة المغربية (الرباط)، مشيراً إلى أهمية هذا المنتدى

في ظل مشاركة أكثر من 600 برلماني من مختلف دول العالم، كما أنها أدت دوراً في دعم القضايا العربية والإنسانية وكل ما يسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين وعلى رأس ذلك القضية الفلسطينية المتعلقة بشرعة الكنيست الإسرائيلي للاستيطان. كما أشار إلى ما حققه وفد الشعبة من مكاسب تسجل باسم الكويت وذلك من خلال حصولها على مقعد في منتدى الشباب البرلماني وآخر في اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين الدولية للتابعين للاتحاد البرلماني الدولي.

من جانبه، قال أمين سر الشعبة البرلمانية النائب د.وليد الطبطبائي مشاركة وفد الشعبة في مؤتمر الاتحاد البرلماني بالفاعلة، خصوصاً في اللجان الأربع الدائمة والاجتماعات التنسيقية للمجموعات الخلية والعربية والإسلامية والأسبوعية، وأضاف أن الوفد الكويتي أيد ودعم البند الإضافي الطارئ المتعلق بالاستيطان الإسرائيلي، إلى أنه لم يحصل على العدد الكافي من الأصوات

للبنود الطارئ الفلسطيني بشأن الاستيطان. كما أوضح أن حصول الكويت على منصبين في منتدى الشباب وجمعية الأمناء العامين الدولية يعد بمنزلة الأمانة التي تتطوّل جهداً وعطاء أكبر في المرحلة المقبلة، لافتاً إلى الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري هو أول خليجي يكون عضواً في اللجنة التنفيذية بتاريخ جمعية الأمناء العامين الدولية.

أشاد رئيس وأعضاء وفد الشعبة البرلمانية بالنتائج الإيجابية التي حققها الوفد البرلماني المشارك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136، معتبرين أنها إنجازات تسجل باسم الكويت من خلال مجلس الأمة.

وأكدوا في تصريحات صحافية قبيل مغادرة «دكا» بعد ختام المشاركة في المؤتمر الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي على أهمية المنصبين اللذين حصل عليهما الوفد الكويتي في لجان الاتحاد، وذلك في منتدى الشباب واللجنة التنفيذية في جمعية الأمناء العامين الدولية.

وتمن رئيس وفد الشعبة البرلمانية وكيل الشعبة النائب ركان النصف الجهود الكبيرة التي قام بها جميع أعضاء الوفد الكويتي وما ساهمت به من تحقيق لنتائج إيجابية تصب في مصلحة الكويت ومجلس الأمة. وقال إن موقف البرلمان الكويتي واضح وثابت تجاه القضية الفلسطينية، مشيراً إلى المساعي الحثيثة من قبل الوفد الكويتي لكسب الدعم والتأييد



وفد الشعبة البرلمانية الكويتية لدى مشاركته في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136